

لماذا يتوجب أن ترحب أوروبا باستفتاء في كاتالونيا

لقد تكثفت المظالم التاريخية الكاتالونية مع إسبانيا في السنوات الأخيرة. لقد تم التوصل إلى طريق مسدود بسبب رفض إسبانيا القاطع لدرس المقترحات المتكررة القادمة من كاتالونيا، بما فيها محاولة صادقة لإعادة التفاوض بشأن ميثاق الحكم الذاتي لعام 1979. وفي عام 2005، تمت صياغة نص جديد واعتماده من قبل البرلمان الكاتالوني، وأقره لاحقاً البرلمان الإسباني، ولكن بعد أن تم تقليص عدة أحكام رئيسية أو إزالتها بكل بساطة. في النهاية تم التصديق عليها، على مضض، من قبل الشعب الكاتالوني في استفتاء. ولكن بعد ذلك في عام 2010 حكمت المحكمة الدستورية بأسلوب منحاز أن العديد من المواد غير دستورية وأعطت تفسيراً تقييدياً للكثيرين آخرين. من الناحية العملية، أدى النص الناتج، بعيداً عن تحسين الميثاق السابق، إلى وضع حدود لنطاق الحكم الذاتي الكاتالوني، وكشفت العملية برمتها عن قلة مدى استعداد الجانب الإسباني للتقدم في هذا الاتجاه. ففي تلك المرحلة أصبح جلياً

أن النظام الحالي للإدارة الإقليمية، الذي أنشئ في عام 1978 بعد فترة طويلة من الحكم المركزي، كان يستخدم لإدامة وضع الكاتالونيين كأقلية دائمة في إسبانيا. واليوم يشعر عدد متزايد من الكاتالونيين بأن شؤونهم الجماعية تدار من قبل مدريد دون مراعاة لاحتياجاتهم وغالباً ما تكون ضد مصالحهم الحيوية، وقد الكثيرون أي أمل في صفقة أكثر إنصافاً في الإطار الإسباني.

وقد تعهدت الحكومة الكاتالونية بإجراء استفتاء حول العلاقة التي يتعين على المجتمع الكاتالوني أن تقيمها مع إسبانيا - سواء للحفاظ على شكل ما من حالة التبعية السياسية الحالية أو البدء كدولة مستقلة جديدة. وكان هذا هو مسار العمل الذي اختارته ولاية كيبك في عام 1995 وأسكتلندا في عام 2014 واحترام من قبل حكومتي كندا والمملكة المتحدة. لكن السلطات الإسبانية، بالاعتماد على تفسير ضيق للدستور - متحيز حسب البعض - قد أعلنت أن مثل هذا الاستفتاء غير قانوني وتعهدت بمنعه وهي تعمل كذلك لتقويض إعداده. في رد فعلهم على أعمال العصيان المزعومة من قبل الممثلين المنتخبين الكاتالونيين يبدو أن مؤسسات الدولة تعود إلى استعمال بعض أساليب الماضي الديكتاتوري، إلى حد تهديد الركائز الأساسية للحكم الديمقراطي.

إن العزيمة المعلنة للائتلاف الحاكم في كاتالونيا لإجراء استفتاء لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها تمثل تحدياً وإنما كرد فعل ديمقراطي. وتتبع القيادة في هذا الصدد الولاية والعزيمة التي أتت من قبل مئات الآلاف الذين تظاهروا سلمياً عام 2010 من قبل 2.3 مليون نسمة أدلوا بأصواتهم في تصويت رمزي في نوفمبر 2014؛ من قبل ما يقرب من 2 مليون منتخب قد أعطوا الأغلبية للقوى المؤيدة للاستقلال في انتخابات سبتمبر 2015 للبرلمان الكاتالوني؛ وأخيراً وليس آخراً، من قبل ثلاثة أرباع السكان الكاتالونيين، وفقاً لكل استطلاع للرأي، يؤيدون إجراء استفتاء، بغض النظر عن تصويتهم النهائي في ذلك. فيعود للكاتالونيين أن يقرروا مستقبل مجتمعهم، والسؤال بطريقه مباشرة يمثل الطريقة المنطقية الوحيدة لمعرفة موقف الجميع بالنسبة لهذه القضية الأساسية.

في النهاية، الاستفتاء يمثل حلاً جيداً للجميع. بالتأكيد بالنسبة للكاتالونيين لأنه، مهما كانت النتيجة، فإنه سيقود بالضرورة لفتح حوار بشأن علاقة جديدة مع إسبانيا، والتي يجب أن تقوم على أساس الاعتراف بحقوقهم كشعب، بما في ذلك الحق في الحصول على القرار النهائي بالنسبة للشكل الذي يجب أن تأخذه هذه العلاقة.

وهذا قد يكون في نهاية المطاف جيداً لإسبانيا أيضاً، من خلال إجبار حكومتها وبقية القوى السياسية على إعادة تقييم أسس النظام الذي تم تركيبه في عام 1978. وقد كان ذلك نتيجة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي الذي صممه ونفذته مؤسسة سياسية نما أعضائها تحت حكم ديكتاتورية فرانكو. إن الحل المرضي للمسألة الكاتالونية سيعطي المجتمع الإسباني فرصة للتخلص من أشباح ماضيه الاستبدادي، ومعالجة العيوب في نظام سياسي مرهون بجذوره.

وسيكون أيضاً جيداً لأوروبا. أولاً، لسبب عملي، لأنه سيساعد على حل مشكلة قديمة، إذا سمح لها أن تتفاهم، سوف تضيق تصعيدياً مما لن يؤدي إلا إلى إضافة جبهة أخرى من عدم الاستقرار على نطاق قاري. وثانياً، والأهم من ذلك، من حيث المبدأ. ففي هذه الأيام من عدم اليقين السياسي، حيث يتم في العديد من البلدان استجواب المشروع الأوروبي من ناحيات مختلفة، فالموقف الكاتالوني الموالي بشكل حاسم لأوروبا، على أساس راسخ على المبادئ الديمقراطية والاعتماد على أساليب سلمية صارمة، ينبغي أن ينظر كمثال للجميع كطريقة المقبولة الوحيدة لحل الخلافات بين الدول وداخل الدول.

عاجلاً أم آجلاً ستدعى جميع البلدان الأوروبية، فضلاً عن مؤسساتها المشتركة، إلى اتخاذ موقف بشأن هذه المسألة. إنها مسألة ديمقراطية أن يتم الاعتراف بالدعاوى المشروعة للكاتالونيين بصفتهم أمة تاريخية وحقوقهم الجماعية المتأصلة كشعب، معترف به ومن العدل أن يكافأ نضالهم المستمر والسلمي.

إن هذا بيان مشترك أعده [Col·lectiu Emma](#) وأيده [Col·lectiu Praga](#) و [Col·lectiu Wilson](#).

الإذاعة يزي النص عن مد فوظ طارق السيد ت رجمة
(Traducció de Tarek Mahfouz a partir de l'original en anglès)